



محددات النمو الاقتصادي في ظل الأنظمة المصرفية المزدوجة:

دراسة تحليلية للدور التنموي للمصارف الإسلامية

الدكتورة جهان العموش

دكتورة في الاقتصاد – الاردن

تاريخ إرسال الدراسة: 2026/1/27 - تاريخ قبول الدراسة: 2026/3/15 - تاريخ النشر: 2026/4/30

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات النمو الاقتصادي التي تساهم فيها المصارف الإسلامية عند عملها ضمن الأنظمة المصرفية المزدوجة. تكمن مشكلة البحث في رصد الفجوة التنموية بين الإطار النظري للصيرفة الإسلامية القائم على مشاركة المخاطر، وبين الواقع التطبيقي الذي تغلب عليه عقود المديونية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، مستندة إلى بيانات مجموعات مصرفية دولية (مجموعة البركة 2019-2023) ودراسات حالة إقليمية (الأردن وعمان). كشفت النتائج عن مجموعة من المحددات الجوهرية؛ فمن الناحية الكمية، أثبتت المصارف قدرة فائقة على تعبئة الموارد حيث تمثل الودائع أكثر من (90%) من إجمالي مواردها، مما يعزز العمق المالي للاقتصاد. ومن الناحية التكنولوجية، تبين أن الابتكار في التكنولوجيا المالية (Fintech) يعد محمداً حاسماً يفسر (54.1%) من التباين في الشمول المالي الداعم للنمو. إلا أن البحث كشف عن "انحراف هيكلية" يتمثل في هيمنة عقود المرابحة بنسبة (95%)، وتركز قطاعي في التجارة والعقارات مقابل مساهمة ضئيلة في القطاع الزراعي (0.8%)، مما يحد من أثر المصارف في التراكم الرأسمالي طويل الأجل. أوصت الدراسة بضرورة الإصلاح التشريعي لتحقيق التحييد الضريبي، وتفعيل صيغ المشاركة والمضاربة لربط التمويل بالقطاع الإنتاجي الحقيقي لتعظيم أثرها في الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الأنظمة المزدوجة، محددات النمو، الصيرفة الإسلامية، التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، التمويل بالمشاركة.

Abstract: This study aims to analyze the determinants of economic growth driven by Islamic banks operating within dual banking systems. The research problem focuses on identifying the developmental gap between Islamic banking theory, based on risk-sharing, and its practical application, which is predominantly debt-based. The study employs a comparative descriptive-analytical approach, drawing on data from international banking groups (Al Baraka Group 2019-2023) and regional case studies (Jordan and Oman). The findings identify several critical determinants: Quantitatively, Islamic banks demonstrate a high capacity for resource mobilization, with deposits accounting for over 90% of total resources, thereby enhancing the economy's financial depth. Technologically, innovation in Financial Technology (Fintech) emerged as a decisive determinant, explaining 54.1% of the variance in growth-supporting financial inclusion. However, the research reveals a "structural deviation" characterized by the dominance of Murabaha contracts (95%) and a sectoral concentration in trade and real estate, contrasted with a minimal contribution to the agricultural sector (0.8%). This imbalance restricts the banks' impact on long-term capital accumulation. The study recommends legislative reforms to achieve tax neutrality and the activation of Profit-and-Loss Sharing (PLS) models to link financing directly to the real productive sector, thereby maximizing its contribution to Gross Domestic Product (GDP).

Keywords: Dual Systems, Growth Determinants, Islamic Banking, Fintech, Financial Inclusion, Participatory Finance..

المبحث الأول: الإطار النظري للعلاقة التبادلية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي

أولاً: مفهوم التنمية المالية ووظائفها في تحفيز النمو

تُعد التنمية المالية حجر الزاوية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث لا تقتصر وظيفتها على مجرد توفير السيولة، بل تمتد لتشمل تطوير السياسات والمؤسسات التي ترفع من كفاءة الجهاز المصرفي والأسواق المالية. وتتلخص أهمية القطاع المالي في قدرته على ضمان التخصيص الأمثل للأصول وتوفير أدوات متنوعة لإدارة المخاطر، مما ينعكس بشكل مباشر على زيادة معدلات الاستثمار والإنتاجية. ومن المنظور الاقتصادي الرصين، فإن النظام المالي الكفء هو الذي يقلل من تكاليف المعلومات والمعاملات، مما يسمح بتدفق الموارد من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز الإنتاجي بأقل تكلفة ممكنة، وهو ما يعد المحرك الأول للنمو في الاقتصادات الحديثة (Adnan, 2011).

وتؤكد الدراسات التأسيسية (Levine, 1997) أن القطاع المصرفي يؤثر على النمو من خلال خمس وظائف جوهرية: أولها تحريك المدخرات وتجميعها لتمويل استثمارات ضخمة لا يقوى الأفراد على تمويلها منفردين. وثانيها التخصيص الكفء للموارد عبر توجيه الأموال نحو المشاريع الأكثر ربحية وابتكاراً. وثالثها ممارسة الرقابة على الإدارات لضمان الاستخدام الأمثل للقروض. ورابعها تسهيل تبادل المخاطر وتنويعها، وهو ما يمنح المستثمرين حوافز للدخول في مشاريع طويلة الأجل ذات عائد تنموي مرتفع. وأخيراً، تسهيل نظم الدفع والتبادل التي تقلل من الاحتكاكات الاقتصادية، مما يجعل الدورة المالية متسقة تماماً مع احتياجات الاقتصاد الحقيقي (Levine, 1997).

ثانياً: المدارس الاقتصادية المفسرة للعلاقة بين التمويل والنمو

انقسم الفكر الاقتصادي حول اتجاه العلاقة بين النظام المالي والنمو إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية. الاتجاه الأول يتزعمه شومبيتر (Schumpeter, 1912)، الذي يرى أن التنمية المالية هي القائد للنمو (Supply-Leading Hypothesis)؛ حيث إن ابتكارات النظام المصرفي هي التي تخلق الفرص للمبدعين والرواد، مما يؤدي إلى قفزات في الناتج المحلي. وبناءً على هذا التصور، فإن الدولة التي ترغب في تحقيق نمو سريع يجب أن تبدأ بإصلاح وتطوير قطاعها المصرفي وتوسيع قاعدته التكنولوجية والائتمانية ليكون قادراً على تمويل الابتكار (Schumpeter, 1912; Hicks, 1969).

أما الاتجاه الثاني، والذي تشير إليه روبنسون (Robinson, 1952)، فيتبنى فرضية إتباع الطلب (Demand-Following)؛ حيث تعتبر أن التوسع في القطاع الحقيقي والنمو الاقتصادي هو الذي يولد طلباً على الخدمات المالية، مما يضطر النظام المالي للتوسع والاستجابة لهذا الطلب. وفي هذا السياق، تظهر الصيرفة الإسلامية في الأنظمة المزدوجة كاستجابة لطلب فئات اجتماعية عريضة ترغب في منتجات تتوافق مع معتقداتها، مما يعني أن نمو هذا القطاع كان نتاجاً لتطور الوعي الاقتصادي والاجتماعي. أما الاتجاه الثالث، فيرى وجود علاقة تبادلية (Feedback Relationship)؛ حيث يؤثر كل منهما في الآخر بشكل مستمر، مما يخلق حلقة مفرغة إيجابية تدعم الاستقرار المالي والنمو المستدام (Fowowe, 2010).

ثالثاً: الخصوصية النظرية للصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار

تفرد الصيرفة الإسلامية بمرجعية مقاصد الشريعة، التي تفرض ارتباطاً عضوياً بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي (الأصول العينية). وبينما يقوم النظام التقليدي على تحويل المخاطر (Risk-Transfer) عبر سعر الفائدة الثابت، يقوم النظام الإسلامي على مشاركة المخاطر (Risk-Sharing) وقاعدة الغنم بالغرم. هذه الخصوصية تعني أن المصرف الإسلامي لا ينمو إلا بنمو النشاط الإنتاجي المرتبط به؛ فلا يوجد توليد للمال من المال دون توسط سلعة أو خدمة، وهو ما يمنع نظرياً نشوء الفقاعات المالية ويجعل النظام المصرفي أكثر صموداً أمام الصدمات الاقتصادية الكلية (Shaikh, 2009).

وعلاوة على ذلك، فإن تحريم الربا والغرر في المعاملات المالية الإسلامية يقلل من مخاطر المعلومات غير المتماثلة (Asymmetric Information)، لأن المصرف يشارك العميل في نتائج المشروع، مما يدفعه للقيام بدراسات جدوى أكثر دقة وشفافية. إن هذا الارتباط بالإنتاج الحقيقي يجعل المصارف الإسلامية أدوات فعالة في تحقيق العدالة التوزيعية، حيث لا يحصل رأس المال على عائد إلا إذا تحققت قيمة مضافة حقيقية في الاقتصاد، وهو ما يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة التي تسعى لتقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والمالي (Asutay, 2007).

رابعاً: آليات انتقال أثر التمويل الإسلامي إلى القطاع العيني

تنتقل آثار الصيرفة الإسلامية إلى النمو الاقتصادي عبر قناتين رئيسيتين: قناة تعبئة المدخرات وقناة كفاءة الاستثمار. في القناة الأولى، تنجح المصارف الإسلامية في استقطاب أموال فئات واسعة من المجتمع كانت ترفض التعامل مع البنوك التقليدية، مما يزيد من الاشتغال المالي ويرفع من حجم الكتلة النقدية المتاحة للائتمان القومي. أما في القناة الثانية، فإن تعدد صيغ التمويل (مرابحة، مشاركة، إجارة) يسمح للمصرف باختيار الأداة الأنسب لكل قطاع اقتصادي، مما يرفع من جودة الاستثمارات المنفذة ويقلل من نسب التعثر الائتماني (Ahmed, 2002).

بيد أن الواقع التطبيقي يشير إلى تحدٍ هيكلي يتمثل في تفضيل المصارف الإسلامية لصيغ المديونية (مثل المرابحة) على حساب صيغ المشاركة، وهو ما يقلص من قدرتها المفترضة على تمويل الابتكار طويل الأجل. إن الرابط النظري بين الصيرفة الإسلامية والنمو يظل مشروطاً بقدرة هذه المؤسسات على التحول نحو الاستناد للشرع (Shariah-Based) بدلاً من مجرد المواالات الصورية للشرع (Shariah-Compliant)، أي دمج المقاصد التنموية في جوهر العمليات المصرفية لضمان خلق طاقات إنتاجية جديدة تساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي (Mikail and Arifin, 2013).

خامساً: التحديات التنافسية والمؤسسية في الأنظمة المصرفية المزدوجة

تفرض الأنظمة المصرفية المزدوجة تحديات نظرية وميدانية تتعلق بتساوي الفرص (Level Playing Field) فالبنوك الإسلامية غالباً ما تعمل في بيئة قانونية وضريبية صُممت للبنوك التقليدية، مما يولد مشكلات مثل الازدواج الضريبي على الأصول في عقود الإجارة والمرابحة. كما أن غياب الوعي الجماهيري بطبيعة المنتجات الإسلامية قد يؤدي إلى فقدان الثقة، حيث يرى جزء من الجمهور أن الفارق مجرد تغيير مسميات. هذه العوامل المؤسسية تعمل كمحددات سالبة قد تعيق أثر

الصيرفة الإسلامية في دفع النمو، مما يستوجب تدخلاً تنظيمياً من البنوك المركزية لإيجاد أطر رقابية تراعي خصوصية الأصول الإسلامية (الزوالي، 2025).

أن العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي هي علاقة تكاملية تنموية تتجاوز مجرد الوساطة المالية. إن المحددات الحقيقية للنمو في هذا النظام تكمن في القدرة على ربط الائتمان بالإنتاج، وتوظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي، وتفعيل عقود المشاركة التي تضمن التوزيع العادل للمخاطر والأرباح. إن فهم هذه الميكانيزمات النظرية يعد شرطاً أساسياً لتقييم الدور التنموي الفعلي للمصارف الإسلامية في أي اقتصاد مزدوج (بوجلال، 2008)

المبحث الثاني: المحددات الكمية (كفاءة تعبئة المدخرات وتنمية الموارد المالية)

أولاً: الدور الحيوي للمصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المعطلة

تعتبر قدرة الجهاز المصرفي على استقطاب الوفورات المالية وتوجيهها نحو القنوات الاستثمارية المحدد الكمي الأول للنمو الاقتصادي؛ فبدون كتلة نقدية كافية، يظل الاستثمار الإنتاجي رهيناً بتمويلات خارجية مكلفة. وتلعب المصارف الإسلامية في الأنظمة المزدوجة دوراً فريداً في هذا الصدد، حيث تنجح في استقطاب مدخرات شريحة واسعة من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب شرعية. إن إدماج هذه الأموال العاطلة أو المكتنزة في الدورة الاقتصادية الرسمية يساهم في زيادة العمق المالي (Financial Deepening)، مما يرفع من حجم الائتمان المتاح لتمويل القطاعات الإنتاجية، وهو ما يعد محركاً أساسياً لزيادة الناتج المحلي الإجمالي (الزوالي، 2025).

وتشير النظريات الاقتصادية الحديثة إلى أن كفاءة تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية لا تعتمد فقط على العائد المادي، بل على الثقة المؤسسية والالتزام الأخلاقي. ومن الناحية الكمية، يؤدي نمو أصول المصارف الإسلامية إلى توسيع القاعدة الضريبية للدولة وزيادة قدرة البنك المركزي على ممارسة السياسة النقدية بفعالية أكبر. إن هذا المحدد الكمي يعمل كخزان سيولة للاقتصاد، حيث تتحول الودائع الصغيرة والمتشعبة إلى رؤوس أموال ضخمة قادرة على تمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات القومية الكبرى، مما يخلق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي طويل الأجل (القريشي، 2007).

ثانياً: تحليل هيكل الموارد المالية (الودائع الاستثمارية والائتمانية)

تعتمد المصارف الإسلامية في تكوين مواردها على مزيج من المصادر الداخلية (حقوق الملكية) والمصادر الخارجية (الودائع). ويمثل هيكل الودائع متغيراً حاسماً في قدرة البنك على تمويل النمو؛ حيث تنقسم إلى ودائع ائتمانية (حسابات جارية مضمونة) وودائع استثمارية (قائمة على المضاربة). وتعد الودائع الاستثمارية هي المحدد الأهم للنمو، لكونها أموالاً طويلة الأجل تسمح للمصرف بالدخول في استثمارات ذات طابع تنموي. إن زيادة النسبة المنوية للودائع الاستثمارية مقارنة بإجمالي الموارد تعكس قدرة المصرف على القيام بدور الوسيط الاستثماري وليس مجرد الوسيط التجاري قصير الأجل (المشراوي، 2001).

ومن منظور كمي، كشفت الدراسات التحليلية (مثل تحليل مجموعة البركة 2019-2023) أن الودائع تمثل المصدر الرئيس للتمويل بنسبة تتجاوز (90%)، مما يؤكد أن المصارف الإسلامية تعتمد بشكل شبه كلي على مدخرات الجمهور. ومع ذلك، فإن تحدي النمو يكمن في ثبات هذه الموارد؛ فكلما زادت قدرة البنوك على إقناع المودعين بالبقاء في حسابات الأجل، زادت قدرة الاقتصاد على تمويل مشاريع إنتاجية تتطلب فترات استرداد طويلة، مما يساهم في رفع معدلات التراكم الرأسمالي (بكري، 1984).

ثالثاً: مؤشرات النمو في حجم الموارد وأثر الصدمات الخارجية

يعد معدل النمو السنوي للموارد مؤشراً كمياً دقيقاً لقياس مساهمة المصارف الإسلامية في النشاط الاقتصادي. وبالنظر إلى بيانات مجموعات مصرفية دولية خلال الفترة (2019-2023)، نجد أن هذه الموارد شهدت تذبذبات مرتبطة بصدمات الاقتصاد الكلي مثل جائحة (كورونا) والتقلبات الجيوسياسية. ورغم هذه الصدمات، أثبتت المصارف الإسلامية قدرة عالية على الصمود (Resilience)؛ حيث استمرت في تعبئة الموارد بمعدلات نمو إيجابية (بلغ متوسطها 3% في بعض النماذج)، مما وفر حماية للاقتصاد الحقيقي من الجفاف الائتماني الذي قد يصيب الأنظمة التقليدية في الأزمات (البنك المركزي العماني، 2017).

إن استدامة نمو الموارد المالية في ظل الأنظمة المزدوجة تتطلب سياسات تحفيزية من البنوك المركزية، مثل توفير أدوات لإدارة السيولة المتوافقة مع الشريعة (كصكوك السيولة). ففي غياب هذه الأدوات، تضطر المصارف الإسلامية للاحتفاظ بنسب سيولة عالية غير موظفة، مما يقلل من كفاءة تعبئة الموارد ويضعف من أثرها الكمي على الناتج المحلي. لذا، فإن المحدد الكمي للنمو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى مرونة النظام المالي في استيعاب السيولة الإسلامية الفائضة وتوجيهها نحو الاستثمار القومي (Adnan, 2011).

رابعاً: حقوق الملكية كدرع استقرار ومحفز للنمو

تمثل حقوق الملكية (رأس المال، الاحتياطيات، الأرباح المدورة) المصادر الداخلية لتمويل النمو، وهي تعمل كخط دفاع أول ضد المخاطر المالية. وتؤكد معايير كفاية رأس المال الدولية أن وجود قاعدة رأسمالية صلبة هو شرط أساسي لقدرة المصرف على التوسع في منح الائتمان. وفي المصارف الإسلامية، تكتسب الاحتياطيات أهمية خاصة في مواجهة المخاطر التجارية المنقولة؛ حيث يضطر البنك أحياناً لدعم عوائد المودعين من أرباحه الخاصة للحفاظ على تنافسيته في النظام المزدوج (ناصر، 2006).

ومن الناحية التنموية، فإن زيادة نسبة الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية تمنحها القدرة على الدخول في الاستثمار المباشر والمشاركة في تأسيس الشركات الصناعية والزراعية، وهو ما يمثل ذروة الدور التنموي. وتشير البيانات الإحصائية إلى أن انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد (التي بلغت حوالي 8.38% في بعض الدراسات) قد يحد من قدرة المصارف

على تمويل المشاريع العملاقة، مما يستوجب ضرورة العمل على زيادة رؤوس أموال هذه المصارف لتعظيم أثرها في الناتج المحلي الإجمالي (المشهوراي، 2001).

خامساً: أثر تعبئة الموارد على المتغيرات الاقتصادية الكلية

لا ينتهي دور تعبئة الموارد عند حدود الميزانية المصرفية، بل يمتد أثره ليشمل متغيرات الاستخدام والاستثمار القومي. فكل زيادة في الودائع الإسلامية تقابلها زيادة مفترضة في القوة الشرائية الموجهة نحو الأصول العينية، مما يحفز الطلب الكلي ويدفع المنتجين لزيادة العرض. كما تساهم المصارف الإسلامية من خلال انتشار فروعها في المناطق النائية في تحقيق الشمول المالي الجغرافي، وهو ما يقلص من معدلات البطالة عبر توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغرى والحرفية في تلك المناطق (عريقات، 1993).

إن المحددات الكمية للنمو في الصيرفة الإسلامية تظل هي المحرك المادي للعملية التنموية. إن النجاح في تعبئة الموارد بكفاءة عالية، مع ضمان هيكل تمويلي متوازن بين الودائع وحقوق الملكية، يخلق قاعدة صلبة لتمويل الاقتصاد الحقيقي. وبذلك تصبح المصارف الإسلامية في الأنظمة المزدوجة بمثابة مضخة سيولة تعمل على تحويل المدخرات الساكنة إلى طاقات إنتاجية فعالة، مما يعزز من وتيرة النمو الاقتصادي ويحقق الاستقرار المالي المنشود (بوجلال، 2008).

المبحث الثالث: المحددات الهيكلية (هيكل الصيغ التمويلية وأثره التنموي)

أولاً: الفلسفة الاقتصادية لصيغ التمويل الإسلامي ومحفزات النمو

تعتمد القيمة المضافة للصيرفة الإسلامية في تحفيز النمو الاقتصادي على طبيعة العقد التمويلي المستخدم؛ حيث تنقسم الصيغ التمويلية إلى فئتين رئيسيتين: صيغ القرض والمشاركة (Equity-based) وصيغ البيوع والمديونية (Debt-based) ومن الناحية النظرية، تُعد صيغ المشاركة في الربح والخسارة (PLS) مثل المضاربة والمشاركة هي المحدد الهيكلية الأقوى للنمو، لكونها تربط بين القطاع المالي والقطاع الإنتاجي الحقيقي بشكل مباشر. إن هذا النوع من التمويل يشجع على الابتكار وريادة الأعمال، لأن المصرف لا يكتفي بدور المقرض بل يتحول إلى شريك يتحمل مخاطر المشروع، مما يقلل من ضغوط خدمة الدين على الشركات الناشئة ويسمح بتوجيه الموارد نحو مشاريع ذات عائد تنموي مرتفع (الزوالي، 2025).

وعلاوة على ذلك، فإن الاعتماد على مبدأ المشاركة يساهم في تحقيق الاستقرار التلقائي للاقتصاد؛ ففي حالات الركود، تنخفض أرباح المصرف تزامناً مع انخفاض أرباح المستثمرين، مما يمنع حدوث حالات الإفلاس الجماعي التي تنتج عن ثبات سعر الفائدة في النظام التقليدي. إن هذا المحدد الهيكلية يضمن استمرارية الدورة الإنتاجية ويحافظ على مستويات التوظيف، وهو ما يعد شرطاً أساسياً لنمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستدام بعيداً عن تقلبات الفقاعات المالية (Asutay، 2007).

ثانياً: تحليل هيمنة صيغ المديونية (المرابحة والإجارة) وتحديات النمو

على الرغم من الأفضلية النظرية لعقود المشاركة، إلا أن الواقع التطبيقي في الأنظمة المصرفية المزدوجة يشير إلى انحراف هيكل حاد نحو عقود المديونية. كشفت الدراسات التحليلية (مثل تحليل أداء مجموعة البركة 2019-2023 وبنوك عمان) أن عقد المرابحة للأمر بالشراء يستحوذ على نصيب الأسد من المحافظ التمويلية بنسبة قد تصل إلى (95%). ويرجع هذا التفضيل الهيكلي لكون المرابحة أداة قليلة المخاطر، سهلة الإدارة، وتوفر عائداً ثابتاً يشبه إلى حد كبير سعر الفائدة التقليدي، مما يجعلها الخيار الأول للمصارف التي تعمل في بيئات تنافسية شديدة (ناصر، 2006).

ومن المنظور التنموي، فإن سيطرة المرابحة والإجارة المنتهية بالتملك تحول المصارف الإسلامية من مؤسسات استثمارية إلى مؤسسات تمويل تجاري قصير الأجل. إن هذا المحدد الهيكلي يحد من أثر الصيرفة الإسلامية في تمويل المشاريع الصناعية والزراعية الكبرى التي تتطلب فترات تمويل طويلة وصيغاً تشاركية معقدة. وبناءً عليه، يظل نمو الناتج المحلي المرتبط بهذه التمويلات مرتبطاً بالاستهلاك أكثر من ارتباطه بالإنتاج، مما يستوجب ضرورة إعادة هندسة المحفظة التمويلية لتعزيز الأوزان النسبية لعقود المشاركة والمضاربة (Anwar and Haque, 1991).

ثالثاً: أثر آجال التمويل على محددات التراكم الرأسمالي

يرتبط النمو الاقتصادي بقدرة النظام المالي على توفير تمويلات متوسطة وطويلة الأجل لبناء الطاقات الإنتاجية (Infrastructure and Industry) وفي ظل النظام المصرفي المزدوج، تعاني المصارف الإسلامية من فجوة في آجال الاستحقاق؛ حيث إن معظم مواردها تأتي من ودائع قصيرة الأجل، مما يدفعها هيكلياً لتوجيه الأموال نحو تمويلات قصيرة الأجل (أقل من سنة) لضمان السيولة. إن هذا المحدد الزمني يضعف من قدرة المصارف على المساهمة في التراكم الرأسمالي القومي، حيث تظل التمويلات محصورة في قطاع تجارة التجزئة والسلع الاستهلاكية (بكري، 1984).

وتشير البيانات الإحصائية إلى أن متوسط نمو التمويلات طويلة الأجل في المصارف الإسلامية لا يزال متدنياً مقارنة بالتمويلات التجارية. ولعلاج هذا الخلل الهيكلي، يبرز دور الصكوك (Sukuk) كأداة هيكلية مكتملة تتيح للمصارف تعبئة موارد طويلة الأجل واستخدامها في تمويل مشاريع التنمية المستدامة. إن التكامل الهيكلي بين العمل المصرفي وسوق المال الإسلامي يعد محدداً رئيساً لرفع معدلات النمو، حيث يسمح للمصارف بتنوع آجال أصولها بما يتوافق مع الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد (الزوالي، 2025).

رابعاً: الفجوة بين مواءمة الشريعة والاستناد للشريعة في الهيكل التنموي

يناقش هذا المحور إشكالية الجودة التنموية للصيغ المستخدمة؛ حيث يميز الباحثون (Mikail and Arifin, 2013) بين التمويل الموالي للشريعة (Shariah-Compliant) الذي يكتفي باستيفاء الشروط القانونية للعقد، والتمويل المستند للشريعة (Shariah-Based) الذي يحقق المقاصد التنموية والاجتماعية. إن المحدد الهيكلي للنمو يتأثر بمدى قدرة المصرف على تجاوز

الصورية في عقود المراجعة والتوجه نحو عقود السلم والاستصناع التي تمول الزراعة والصناعة بشكل مباشر (Mikail & Arifin, 2013).

إن غياب عقود السلم والاستصناع عن الهيكل التمويلي للمصارف (التي بلغت نسباً ضئيلة جداً في الدراسات الميدانية) يعني حرمان القطاع الإنتاجي من أدوات تمويلية مرنة قادرة على دفع عجلة النمو الحقيقي. لذا، فإن جودة النمو الاقتصادي في ظل الأنظمة المزدوجة تظل رهينة بمدى أصالة الهيكل التمويلي الإسلامي وقدرته على ابتكار حلول تمويلية تلامس احتياجات المنتجين الصغار والكبار على حد سواء، مما يساهم في تقليل معدلات الفقر والبطالة (الزوالي، 2025).

خامساً: التحديات المؤسسية المؤثرة على كفاءة التخصيص الهيكلي

تواجه المصارف الإسلامية تحديات مؤسسية تفرض عليها قيوداً هيكلية، منها مخاطر الأخلاق (Moral Hazard) وصعوبة التدقيق في أرباح المشاريع التشاركية. ففي غياب معايير محاسبية وشفافية عالية، تضطر المصارف للهروب من عقود المشاركة والمضاربة نحو عقود المراجعة المضمونة بالأصول. هذا السلوك الرقابي الوقائي، رغم مشروعيته، يعمل كمحدد كايح للنمو، حيث يحرم الاقتصاد من طاقات تمويلية كانت قادرة على تمويل الابتكار التكنولوجي والمشاريع عالية المخاطر (Khan, 2010).

إن المحددات الهيكلية للنمو في الصيرفة الإسلامية تعتمد بشكل كلي على التنوع والعمق في الصيغ التمويلية. إن كفاءة النظام المصرفي الإسلامي لا تُقاس فقط بحجم أصوله، بل بمدى توازن هيكله التمويلي وقدرته على الانتقال من تمويل المديونية الاستهلاكية إلى تمويل المشاركة الإنتاجية. وبتحقيق هذا التحول الهيكلي، يمكن للمصارف الإسلامية أن تصبح المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي في الأنظمة المزدوجة، محققة بذلك التوازن المنشود بين المصلحة المصرفية والمصلحة التنموية القومية (صقر والأعصر، 2019).

المبحث الرابع: المحددات التكنولوجية (أثر الابتكار والشمول المالي في تعزيز النمو)

أولاً: الثورة الرقمية كقائد لنمط إتباع العرض في الأنظمة المزدوجة

تُشكل التكنولوجيا المالية (Fintech) في العصر الراهن المحرك الأساسي لتطوير النظم المصرفية، حيث لم تعد مجرد أداة مساعدة، بل أصبحت محدداً هيكلياً لقدرة المصارف على تحفيز النمو الاقتصادي. ومن منظور شومبيتر للابتكار، تساهم الرقمنة في خلق نماذج أعمال جديدة تزيد من كفاءة الوساطة المالية من خلال خفض تكاليف المعاملات (Transaction Costs) واختصار الزمن اللازم للحصول على الخدمة. وفي الأنظمة المصرفية المزدوجة، يمنح تبني التكنولوجيا المالية للمصارف الإسلامية ميزة تنافسية تمكّنها من ردم الفجوة مع البنوك التقليدية، مما يعزز من العمق المالي للاقتصاد القومي ويخلق بيئة مواتية لزيادة معدلات الاستثمار الكلي (World Bank, 2022; Schumpeter, 1912).

وتؤكد الدراسات الحديثة أن التكنولوجيا المالية تعمل كمحدد للنمو من خلال تحسين كفاءة تخصيص؛ حيث تتيح التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة للمصارف الإسلامية القدرة على تقييم الجدارة الائتمانية للمستثمرين الصغار الذين يفتقرون للضمانات التقليدية. إن هذا التحول الرقمي يقلل من مخاطر الاختيار العكسي ويسمح بتدفق رؤوس الأموال نحو المشاريع الأكثر ابتكاراً، مما يؤدي في النهاية إلى رفع كفاءة الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق تنمية مستدامة تعتمد على المعرفة والابتكار التقني (Ozili, 2018؛ 2025).

ثانياً: الشمول المالي كمتغير وسيط لنشر آثار النمو

يعد الشمول المالي (Financial Inclusion) المحدد الأكثر تأثيراً في ربط التكنولوجيا المالية بالنمو الاقتصادي؛ فمن خلال تسهيل الوصول والاستخدام للخدمات المصرفية، يتم دمج الفئات المهمشة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في النظام المالي الرسمي. أثبتت النتائج الإحصائية لدراسات حالة حديثة (ياسين والصريرة، 2025) أن التكنولوجيا المالية تفسر ما نسبته (54.1%) من التباين في مستوى الشمول المالي. وهذا يعني أن الرقمنة هي الأداة الأكثر فعالية لزيادة قاعدة المستهلكين والمستثمرين في الاقتصاد، مما ينعكس إيجاباً على زيادة الطلب الكلي وتحفيز الإنتاج (Demirgüç-Kunt et al., 2020).

ومن الناحية الاقتصادية، فإن الشمول المالي الناتج عن التكنولوجيا الرقمية يساهم في تقليل اقتصاد الظل وتعزيز قدرة الدولة على تعبئة الموارد الضريبية والمدخرات القومية. وفي سياق المصرفية الإسلامية، تكتسب التكنولوجيا أهمية مضاعفة في جذب شريحة المستبعدين دينياً الذين كانوا يحجمون عن التعامل مع القنوات التقليدية. إن هذا المحدد التكنولوجي لا يكتفي بزيادة حجم الكتلة النقدية، بل يضمن عدالة التوزيع من خلال إيصال الخدمات المالية للقرى والمناطق الأقل حظاً، مما يقلل من معدلات الفقر والبطالة التنموية (صقر والأعصر، 2019).

ثالثاً: أثر البنية التحتية الرقمية على جودة الخدمات المالية

تمثل جودة الخدمات المالية (Quality) بعداً جوهرياً في استدامة النمو الاقتصادي، حيث إن الأنظمة الرقمية الموثوقة تعزز من ثقة المتعاملين وتقلل من المخاطر التشغيلية. أظهرت بيانات الدراسة الميدانية أن التكنولوجيا المالية تساهم بقوة في تحسين جودة التجربة المصرفية بمعدل أثر بلغ (40.6%). إن تقديم الخدمات بدقة وسرعة فائقة يقلل من الاحتكاكات الاقتصادية ويسهل تدفق الأموال بين القطاعات المختلفة. وهذا المحدد التقني يدعم النمو من خلال رفع إنتاجية القطاع المالي نفسه، مما يجعله قادراً على إدارة عمليات تمويلية ضخمة بأقل قدر من العمالة الورقية والبيروقراطية الإدارية (Ozili, 2018).

وعلاوة على ذلك، فإن البنية التحتية الرقمية المتطورة (مثل تقنية البلوكشين) توفر للمصارف الإسلامية أداة فنية لضمان الشفافية وصدقية العقود التشاركية. إن القدرة على تتبع تدفق الأموال في عقود المضاربة والمشاركة بشكل آلي يقلل من مخاطر الأخلاق (Moral Hazard) التي كانت تعيق نمو هذه العقود تاريخياً. وبناءً عليه، فإن جودة البنية التحتية

التكنولوجية تعد محددًا مكملًا للهيكل التمويلي، حيث تمنح المصارف الجرأة للدخول في تمويلات إنتاجية طويلة الأجل مدعومة بنظم رقابة تقنية دقيقة (Mikail and Arifin, 2013).

رابعاً: التمويل الجماعي (Crowdfunding) والابتكار في تمويل SMEs

تعتبر المنصات الرقمية للتمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة من أبرز الابتكارات التقنية التي تساهم في النمو الاقتصادي. وتبرز أهمية هذا المحدد في قدرته على توفير قنوات تمويل بديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) التي تعد العصب الرئيس للنمو والتوظيف في الدول الناشئة. إن دمج التكنولوجيا المالية مع عقد المشاركة يسمح بتجميع رؤوس أموال صغيرة من عدد كبير من المستثمرين لتمويل مشاريع ريادية، مما يحفز روح الابتكار ويقلل من الاعتماد على القروض البنكية التقليدية المكلفة. هذا النمط من التمويل الرقمي يساهم في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني ويخلق توازناً بين العائد والمخاطرة (Ahmed, 2015).

وتشير التقارير الدولية إلى أن المصارف الإسلامية التي نجحت في تبني منصات التمويل الجماعي الرقمي شهدت تحسناً ملحوظاً في صورة العلامة التجارية وقبولاً واسعاً من جيل الشباب (Millennials). إن هذا المحدد التكنولوجي يعمل على تثوير الهيكل التمويلي التقليدي، حيث ينتقل من المركزية المصرفية إلى ديمقراطية التمويل، وهو ما ينسجم مع فلسفة الاقتصاد الإسلامي في تداول الأموال بين أوسع شريحة ممكنة من المجتمع، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي الشامل (Asutay, 2007).

خامساً: التحديات التكنولوجية وأثرها على الاستقرار المالي

رغم المكاسب التنموية الكبيرة، تفرض التكنولوجيا المالية تحديات رقابية قد تعمل كمحددات سلبية إذا لم تُدار بكفاءة. وتتمثل هذه التحديات في مخاطر الأمن السيبراني (Cybersecurity) والاتساع المحتمل للفجوة الرقمية بين فئات المجتمع. إن تعرض النظام المصرفي الإسلامي الرقمي للاختراق قد يؤدي إلى فقدان الثقة وهروب الودائع، مما يهدد الاستقرار المالي. كما أن الرسوم المالية المفروضة على الخدمات الرقمية قد تشكل عائقاً أمام الفقراء، مما يفرغ الشمول المالي من محتواه التنموي. لذا، فإن استدامة أثر التكنولوجيا في النمو تظل مشروطة بوجود أطر تنظيمية مرنة (RegTech) تحمي المستهلك وتضمن عدالة الوصول التقني (Khan, 2010).

ختاماً، يتبين أن المحددات التكنولوجية قد أحدثت نقلة نوعية في دور المصارف الإسلامية التنموي. إن الانتقال نحو الصيرفة الرقمية والشمول المالي لم يعد خياراً تقنياً، بل أصبح ضرورة اقتصادية لرفع معدلات النمو في الأنظمة المزدوجة. ومن خلال دمج الابتكار التقني مع مقاصد الشريعة، يمكن للمصارف الإسلامية أن تقود قاطرة النمو الحقيقي، محققاً بذلك التوازن بين الكفاءة المادية والعدالة التوزيعية في الاقتصاد العالمي (الزوالي، 2025).

المبحث الخامس: المحددات القطاعية (الارتباط بالقطاع الحقيقي و أثره التنموي)

أولاً: فلسفة الربط بين التمويل والإنتاج المادي كصمام أمان للنمو

تفرد الصيرفة الإسلامية في الأنظمة المزدوجة بكونها نظاماً قائماً على الأصول (Asset-backed)، حيث تفرض الأحكام الشرعية ضرورة وجود أصل عيني أو منفعة حقيقية وراء كل عملية تمويل. ومن المنظور الاقتصادي الكلي، يعد هذا الارتباط محدداً جوهرياً للنمو لأنه يمنع الانفصام بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي، وهو الانفصام الذي غالباً ما يؤدي إلى الفقاعات المالية والأزمات الاقتصادية. إن تحريم بيع الدين بالدين يضمن انتقال الموارد المالية مباشرة نحو العمليات الإنتاجية، مما يرفع من كفاءة المضاعف الاستثماري في الاقتصاد الوطني ويحقق نمواً يتسم بالاستقرار والاستمرارية (Chapra, 2000).

وتؤكد النظريات التنموية أن جودة النمو الاقتصادي تعتمد على مدى قدرة النظام المالي على توجيه المدخرات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. وفي ظل النظام المصرفي المزدوج، تعمل المصارف الإسلامية كمحرك للنمو العيني عبر بوابة عقود السلم والاستصناع والإجارة؛ حيث تساهم هذه العقود في خلق طاقات إنتاجية ملموسة (مصانع، مزارع، بنية تحتية)، مما يقلل من الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع النقدي الذي لا يقابله عرض سلعي مكافئ، وبذلك تصبح المصارف الإسلامية أداة فعالة في تحقيق التوازن الهيكلي للاقتصاد (صقر والأعصر، 2019).

ثانياً: التوزيع القطاعي للتمويل وإشكالية التركيز التجاري والعقاري

على الرغم من الإمكانيات النظرية الكبيرة، تشير البيانات الميدانية لمجموعات مصرفية دولية (مثل مجموعة البركة ودراسات حالة في عمان والأردن) إلى وجود تحدٍ هيكلي يتمثل في التركيز القطاعي. كشفت الدراسات التحليلية أن قطاع التجارة والتمويل الاستهلاكي يستحوذ على الجزء الأكبر من المحافظ التمويلية، يليه قطاع الإنشاءات والعقارات الذي بلغت نسبته حوالي (10%) في بعض النماذج. ومن الناحية التنموية، يعد هذا التركيز محدداً مقيداً للنمو؛ حيث تظل الأموال تدور في حلقة التبادل التجاري والعقاري دون الدخول بقوة في صلب القطاعات التحويلية (المشهرراوي، 2001).

ويرجع هذا التفضيل القطاعي للمصارف الإسلامية في الأنظمة المزدوجة إلى الرغبة في تقليل المخاطر وسرعة دوران رأس المال، وهو ما توفره عقود المرابحة التجارية. بيد أن الاعتماد المفرط على قطاع العقارات والإنشاءات قد يخلق مخاطر نظامية إذا ما تعرضت هذه الأسواق لتقلبات حادة. لذا، فإن استدامة النمو الاقتصادي تتطلب من السلطات النقدية وضع سياسات تحفيزية (مثل سقوف ائتمانية انتقائية) لتشجيع المصارف على تنويع محافظها والتوجه نحو قطاعات التكنولوجيا والخدمات المبتكرة لرفع معدلات نمو الدخل القومي (ناصر، 2006).

ثالثاً: القطاع الزراعي كمحدد للأمن الغذائي والنمو الريفي

يعد القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الإنتاجية التي تحقق النمو الشامل وتكافح الفقر، إلا أنه يظل الأقل حظاً في التمويل المصرفي الإسلامي بنسب لم تتجاوز (0.8%) في العديد من الدراسات. إن عزوف المصارف عن تمويل الزراعة في الأنظمة المزدوجة يعود إلى ارتفاع مخاطر هذا القطاع وطول فترات الإنتاج. ومع ذلك، يوفر الفقه المالي الإسلامي أدوات مثالية مثل عقد السلم وعقد المساقاة والمزارعة، وهي أدوات قادرة على تثوير الإنتاج الزراعي وتوفير السيولة اللازمة للفلاحين دون الوقوع في فخ الديون الربوية (Obaidullah, 2005).

ومن منظور تنموي، فإن تفعيل المحدد القطاعي الزراعي يساهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد، مما يحسن من ميزان المدفوعات ويدعم استقرار العملة الوطنية، وهي عوامل حاسمة في دفع معدلات النمو. إن التكامل بين المصارف الإسلامية والمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة يمثل قاطرة حقيقية للتنمية الريفية، حيث يساهم في خلق فرص عمل وتقليل الهجرة نحو المدن، مما يحقق توازناً اجتماعياً واقتصادياً ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) (Ahmed, 2002).

رابعاً: التمويل الصناعي ودوره في التراكم الرأسمالي والتكنولوجيا

تمثل الصناعة المحرك الأساسي للقيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، وتلعب المصارف الإسلامية دوراً حيوياً في هذا القطاع عبر عقد الاستصناع (Istisna) والتمويل بالمشاركة. أظهرت البيانات التحليلية أن نسبة المساهمة في القطاع الصناعي بلغت حوالي (13.3%) في بعض النماذج المصرفية الإسلامية الرائدة، وهي نسبة تعكس قدرة هذه المصارف على تمويل بناء المصانع وتطوير خطوط الإنتاج. إن هذا المحدد القطاعي يساهم في التراكم الرأسمالي الذي يعد الوقود الفعلي للنمو الاقتصادي طويل الأجل (بكري، 1984).

بيد أن التحدي الذي يواجه التمويل الصناعي الإسلامي في الأنظمة المزدوجة هو المنافسة مع القروض الصناعية التقليدية المدعومة بأسعار فائدة تفضيلية. ولكي يصبح التمويل الإسلامي محمداً فعالاً للنمو الصناعي، يجب عليه التوجه نحو تمويل رأس المال المخاطر (Venture Capital) من خلال عقود المشاركة، لدعم الشركات الصناعية الناشئة التي تعتمد على الابتكار التقني. إن ربط التمويل الإسلامي بالثورة الصناعية الرابعة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي سيخلق طفرة في الإنتاجية القومية ويعزز من تنافسية الاقتصاد في الأسواق العالمية (شومبيتر، 1912).

خامساً: أثر التنوع القطاعي على الاستقرار الكلي وتجنب الأزمات

يعد التنوع القطاعي (Sectoral Diversification) استراتيجية رقابية وتنموية في آن واحد؛ فمن خلال توزيع التمويلات على قطاعات متنوعة (زراعة، صناعة، خدمات، تكنولوجيا)، يقل تأثير المصرف وبقيّة النظام المالي بالأزمات التي قد تصيب قطاعاً بعينه. وفي الأنظمة المزدوجة، غالباً ما تكون المصارف الإسلامية أكثر حصانة بفضل ارتباطها بالقطاع

الحقيقي، مما يجعلها تعمل ك ممتص للصدمات (Shock Absorber) للاقتصاد القومي. إن كل وحدة نقدية يتم ضخها في القطاع الحقيقي تخلق سلسلة من القيمة المضافة التي تدعم النمو من الأسفل إلى الأعلى (Abedifar et al., 2016).

وختاماً، فإن المحددات القطاعية للنمو في الصيرفة الإسلامية تظل هي الاختبار الحقيقي لمدى التزام هذه المؤسسات برسالتها التنموية. إن النجاح في الانتقال من التمويل التجاري القصير الأجل إلى التمويل الإنتاجي في الزراعة والصناعة سيحول المصارف الإسلامية من مجرد أوعية ادخارية إلى شركاء في التنمية. وتحقيق هذا التوازن القطاعي، يمكن للاقتصادات ذات الأنظمة المزدوجة أن تحقق معدلات نمو حقيقية وشاملة، تضمن الرفاهية المادية والعدالة التوزيعية لكافة فئات المجتمع (صقر والأعصر، 2019).

المبحث السادس: المحددات المؤسسية والتحديات التنافسية في ظل الأنظمة المزدوجة

أولاً: غياب التحييد القانوني والضريبي كمعوق مؤسسي للنمو

تُشكل البيئة التشريعية المحدد المؤسسي الأول لقدرة المصارف الإسلامية على المنافسة وتحفيز النمو؛ ففي معظم الأنظمة المزدوجة، صُممت القوانين المصرفية والضريبية لتناسب نموذج الإقراض والاقتراض التقليدي. ويبرز التحدي الأكبر في غياب التحييد الضريبي (Tax Neutrality)؛ فعلى سبيل المثال، في عقود المرابحة والإجارة، يضطر المصرف لتملك الأصول عياناً قبل نقل ملكيتها للعميل، مما قد يعرض العملية لضريبة نقل الملكية أو ضريبة القيمة المضافة مرتين. إن هذا المحدد المؤسسي يرفع التكلفة النهائية للتمويل الإسلامي، مما يضعف من تنافسيته أمام التمويل التقليدي ويقلل من أثره في دفع عجلة الاستثمار والنمو الاقتصادي (Omar & Yusoff, 2019).

ومن الناحية التنظيمية، تواجه المصارف الإسلامية إشكالية الالتزام بمعايير رقابية) مثل بازل (III) صُممت لنماذج تحويل المخاطر وليس مشاركة المخاطر. إن فرض متطلبات رأس مال مرتفعة على عقود المشاركة والمضاربة، دون مراعاة لخصوصية توزيع المخاطر بين المساهمين والمودعين، يؤدي إلى تجميد طاقات تمويلية ضخمة كان يمكن توجيهها للقطاع الحقيقي. لذا، فإن جودة المحدد المؤسسي تظل رهينة بمدى قدرة البنك المركزي على ابتكار أطر رقابية مزدوجة تعترف بالعقود الإسلامية كأدوات ائتمانية وتنموية مستقلة (Ahmed, 2015).

ثانياً: مشكلة المعلومات غير المتماثلة وتكلفة الوكالة في عقود المشاركة

يعد توفر المعلومات ومصداقيتها محدداً مؤسسياً حاسماً لنجاح الصيغ التشاركية الأكثر تحفيزاً للنمو. وتواجه المصارف الإسلامية تحدي المعلومات غير المتماثلة (Asymmetric Information)، حيث يمتلك العميل (المضارب) معلومات دقيقة عن المشروع لا يمتلكها المصرف. وفي ظل غياب معايير محاسبية وشفافية صارمة، تزداد مخاطر الأخلاق (Moral Hazard)، مما يدفع المصارف للهروب هيكلياً نحو عقود المرابحة المضمونة بالأصول والابتعاد عن تمويل الابتكار والمشاريع طويلة الأجل (Khan, 2010).

إن تكلفة الوكالة الناتجة عن الحاجة لمراقبة دقيقة لأرباح العملاء في عقود المشاركة تضعف من كفاءة تخصيص الموارد. وبناءً عليه، فإن المحدد المؤسسي للنمو يرتبط بمدى تطور نظم الإفصاح والحوكمة في البيئة الاقتصادية الكلية؛ فكلما كانت القوانين التجارية قادرة على حماية حقوق رب المال (المصرف) وتجريرم التلاعب في نتائج الأعمال، زادت جراً المصارف الإسلامية على الدخول في تمويلات إنتاجية كبرى تساهم في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (Iqbal et al., 1998).

ثالثاً: مخاطر السمعة وتحديات الوعي الجماهيري بالهوية المصرفية

تمثل الثقة المورد الأهم للمصارف الإسلامية، وهي محدد مؤسسي يؤثر مباشرة على قدرتها في تعبئة الموارد. أظهرت بعض الدراسات أن شريحة كبيرة من الجمهور (وصلت إلى 43.3% في بعض النماذج الإقليمية) تشكك في أصالة الممارسة الإسلامية، معتبرة إياها مجرد محاكاة للمنتجات التقليدية بأسماء مختلفة. إن هذا التصور السلبي يعمل كمحدد كايح للنمو؛ حيث يمنع تدفق كتل نقدية ضخمة محتفظ بها خارج النظام المصرفي نحو الدورة الاستثمارية (صقر والأعصر، 2019).

وعلاوة على ذلك، فإن ضعف الوعي بآليات تقاسم الربح والخسارة يجعل العملاء يتوقعون عائداً مضموناً يشبه الفائدة، مما يضع المصارف الإسلامية تحت ضغط المخاطر التجارية المنقولة. وفي الأنظمة المزدوجة، تضطر المصارف الإسلامية أحياناً لتقليص هوامش ربحها التنموية لمواكبة أسعار الفائدة في البنوك التقليدية للحفاظ على قاعدة المودعين. هذا التحدي التنافسي يقلل من الفوائض المالية الموجهة للاستثمارات الاجتماعية والتنموية، مما يستدعي برامج وطنية للثقيف المالي لتعزيز الثقة في عدالة وتشاركية النظام الإسلامي (ياسين والصريرة، 2025).

رابعاً: تحدي التنميط الشرعي وتباين الفتاوى عابرة الحدود

يعد التنميط (Standardization) محدداً مؤسسياً لخفض تكاليف المعاملات وتوسيع نطاق النمو. وفي ظل غياب مرجعية شرعية دولية موحدة، تتباين الفتاوى حول المنتجات المالية (مثل الصكوك والمرابحة الرقمية) من مصرف لآخر ومن دولة لأخرى. هذا التشتت المؤسسي يخلق مخاطر قانونية وشرعية تزيد من تعقيد الرقابة وتعرقل عمليات التمويل عابرة الحدود. إن استدامة النمو الاقتصادي تتطلب توحيد الأطر الفقهية للمنتجات المالية لضمان قبولها في الأسواق الدولية (AAOIFI, 2022).

وتشير التجربة الميدانية إلى أن المصارف التي تعمل تحت إشراف هيئة رقابة شرعية مركزية تابعة للبنك المركزي تكون أكثر استقراراً وقدرة على الابتكار. إن وجود مرجعية عليا توحد المفاهيم الشرعية يقلل من فترات دراسة المنتج ويسرع من طرحه في السوق، مما يرفع من كفاءة استجابة القطاع المصرفي للاحتياجات التمويلية العاجلة للاقتصاد الحقيقي. وبذلك يصبح الانسجام الفقهي محدداً تقنياً يساهم في سلاسة الدورة المالية ونمو الدخل القومي (Shaikh, 2009).

خامساً: المنافسة مع البنوك التقليدية في عصر الرقمنة

تواجه المصارف الإسلامية تحدياً تنافسياً مزدوجاً يتمثل في وفورات النطاق (Economies of Scale) التي تتمتع بها البنوك التقليدية العريقة، والتفوق التكنولوجي السريع. وفي الأنظمة المزدوجة، غالباً ما تستحوذ البنوك التقليدية عبر نوافذها الإسلامية على حصة سوقية كبيرة (تصل لـ 70% في بعض الدول)، مما يحد من نمو المصارف الإسلامية المستقلة. إن هذا المحدد التنافسي يفرض على المصارف الإسلامية ضرورة الاستثمار الكثيف في التكنولوجيا المالية (Fintech) لخفض التكاليف الإدارية وتحسين جودة الخدمة (ياسين والصريرة، 2025).

بيد أن التحدي الحقيقي يكمن في ابتكار تكنولوجيا مخصصة للعقود الإسلامية (مثل البلوكشين لتتبع ملكية الأصول). إن النجاح في هذا المحدد التكنولوجي سيمنح المصارف الإسلامية الريادة في الشمول المالي، مما يدمج الفئات الفقيرة والمشاريع الناشئة في النمو الاقتصادي. إن قدرة المصرف الإسلامي على تقديم حلول رقمية شرعية هي التي ستحدد وزنه النسبي في الاقتصاد المستقبلي وقدرته على المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (Abedifar et al., 2016).

وختاماً، يتبين أن المحددات المؤسسية والتحديات التنافسية هي الإطار العام الذي يحيط بالعملية التنموية. إن التفوق في تعبئة الموارد أو تنوع الصيغ لن يؤدي ثماره التنموية ما لم يُدعم ببيئة قانونية محفزة، ونظم حوكمة شفافة، ووعي جماهيري راسخ. ومن خلال معالجة هذه الثغرات المؤسسية، يمكن للمصارف الإسلامية أن تتحول من منافس ثانوي إلى قائد تنموي في الأنظمة المصرفية المزدوجة (الزوالي، 2025).

المبحث السابع: الخلاصة

أولاً: نتائج البحث

تأسيساً على التحليل العميق الذي تناولته المباحث السابقة، يمكن استخلاص النتائج الجوهرية التي تحدد مسار النمو الاقتصادي في ظل الأنظمة المصرفية المزدوجة على النحو التالي:

1. كفاءة المحدد الكمي في تعبئة الموارد: أثبتت الدراسة أن المصارف الإسلامية تمتلك قدرة فائقة على جذب المدخرات المعطلة، حيث تمثل الودائع أكثر من (90%) من مواردها. هذا المحدد يساهم في زيادة العمق المالي للاقتصاد القومي عبر دمج الكتل النقدية التي تتجنب الفائدة لأسباب شرعية، مما يوفر قاعدة سيولة ضخمة لتمويل المشاريع التنموية.
2. الانحراف الهيكلي نحو تمويل المديونية: كشفت الدراسة عن وجود فجوة كبيرة بين النظرية الإسلامية القائمة على المشاركة وبين الواقع التطبيقي؛ حيث تستحوذ صيغ المديونية (المرابحة والإجارة) على حوالي (95%) من المحافظ التمويلية. هذا المحدد الهيكلي يقلل من القيمة المضافة للنمو طويل الأجل ويحصر دور المصارف في الوساطة التجارية قصيرة الأجل.

3. التكنولوجيا المالية كمحرك للشمول المالي: أظهرت النتائج الإحصائية أن الرقمنة والابتكار التقني يفسران (54.1%) من التغير في مستوى الشمول المالي. ويعد هذا المحدد التكنولوجي حاسماً في خفض تكاليف المعاملات ودمج المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في الدورة الاقتصادية، مما يعزز من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
4. الارتباط الهش بالقطاع الحقيقي الإنتاجي: رغم فلسفة الصيرفة الإسلامية القائمة على الأصول، إلا أن التوزيع القطاعي يشير إلى تركيز في التجارة والعقارات (10%) مقابل تدني شديد في التمويل الزراعي (0.8%) والصناعي. إن هذا التوزيع القطاعي يحد من قدرة المصارف على تحقيق الأمن الغذائي والتراكم الرأسمالي الصناعي المنشود.
5. المعوقات المؤسسية والتحديات التنافسية: خلص البحث إلى أن غياب التحييد الضريبي وتطبيق تشريعات تقليدية على عقود إسلامية يرفع من تكلفة التمويل ويضعف القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية في النظام المزدوج. كما أن تباين الفتاوى وضعف الوعي الجماهيري (الذي يشكك 43.3% منه في أصالة الممارسة) يعمل ككوابح لنمو القطاع

ثانياً: التوصيات الاستراتيجية

بناءً على النتائج السابقة، يوصي البحث بتبني الاستراتيجيات التالية لتعزيز محددات النمو الاقتصادي:

1. الإصلاح الهيكلي للمحافظ التمويلية: ضرورة العمل على خفض الوزن النسبي لعقود المربحة وزيادة حصة عقود المشاركة والمضاربة. ويتطلب ذلك تطوير أدوات إدارة مخاطر مبتكرة وتدريب الكوادر البشرية على تقييم المشاريع الإنتاجية بدلاً من مجرد تقييم الضمانات العينية
2. تبني معايير الرقابة المزدوجة: حث البنوك المركزية على إصدار أطر تنظيمية تراعي خصوصية المصارف الإسلامية (مثل معايير IFSB)، وضمان التحييد الضريبي لعمليات التملك المرتبطة بالتمويل، لضمان عدالة المنافسة في النظام المزدوج
3. توسيع مظلة الشمول المالي الرقمي: الاستثمار في منصات التمويل الجماعي الإسلامي (Crowdfunding) والذكاء الاصطناعي لإيصال الخدمات المالية للشرائح الفقيرة والمناطق الريفية، مما يحقق نمواً اقتصادياً شاملاً
4. إعادة توجيه القطاعي نحو الإنتاج الحقيقي: وضع حوافز ائتمانية للمصارف التي تزيد من تمويلاتها في قطاعات الزراعة (عبر عقود السلم) والصناعة (عبر عقود الاستصناع)، لربط النمو المصرفي بالسيادة الغذائية والتطور التكنولوجي
5. تأسيس هيئات شرعية مركزية وتعزيز الوعي: ضرورة وجود مرجعية شرعية تابعة للبنك المركزي توحد الفتاوى وتنمط العقود، مع إطلاق حملات وطنية للتثقيف المالي لتعزيز ثقة الجمهور في شرعية وعدالة المنتجات المصرفية الإسلامية
6. تطوير سوق الصكوك السيادية: لتوفير أدوات لإدارة السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل، مما يسمح للمصارف الإسلامية بتمويل مشاريع البنية التحتية الضخمة دون الوقوع في مخاطر نقص السيولة

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- بكري، كامل (1984). *التنمية الاقتصادية*. مؤسسة شباب الجامعة.
- البنك المركزي الأردني (2023). *الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي* <https://www.cbj.gov.jo> (2023-2028).
- بوجلال، محمد (2008). *تقييم المجهود التنظيري للبنوك الإسلامية والحاجة إلى مقارنة جديدة*. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز.
- الزوالي، علي مفتاح غيث (2025). *الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية على مجموعة البركة الدولية للفترة من 2019-2023* *مجلة الأفرآسيوية للبحث العلمي (AA/SR)*، 3 (1)، 393-408.
- صقر، محمد فتحي، والأعصر، ماهيناز (2019). *دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عمان: دراسة مقارنة*. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة*، 20 (3)، 8-38. <https://doi.org/10.21608/jpsa.2019.86895>
- القرشي، مدحت (2007). *التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات*. دار وائل للنشر
- ناصر، سليمان (2006). *علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل النظام المصرفي التقليدي*. دار الفجر للنشر والتوزيع.
- المشهرأوي، أحمد حسين. (2001). *تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين للفترة من 1996-2001* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النجاح الوطنية.
- ياسين، أنس أحمد، والصريرة، شادي ارشيد (2025) *أثر التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي في البنوك الإسلامية الأردنية* [ورقة علمية]. مؤتمر الصيرفة الإسلامية في عالم متغير، مجموعة القنطار للدراسات، الأردن.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- AAOIFI. (2022). *Shari'ah standards for Islamic financial institutions*. Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.
- Abedifar, P., Ebrahim, M. S., Molyneux, P., & Tarazi, A. (2016). Islamic banking and finance: Recent empirical literature and directions for future research. *Journal of Economic Surveys*, 29(4), 637–670. <https://doi.org/10.1111/joes.12113>
- Ahmed, H. (2002). Financing microenterprises: An analytical study of Islamic microfinance institutions. *Islamic Economic Studies*, 9(2), 27-64.
- Ahmed, H. (2015). Basel III liquidity requirement ratios and Islamic banking. *Journal of Banking Regulation*, 16(4), 251-264. <https://doi.org/10.1057/jbr.2014.11>
- Anwar, M., & Haque, Z. (1991). The role of Islamic financial institutions in the socio-economic development in Malaysia. *The Pakistan Development Review*, 30(4), 1131-1142.
- Asutay, M. (2007). Conceptualization of the second best solution in overcoming the social failure of Islamic banking and finance. *Islamic Economic Studies*, 15(1), 167-195.

Demirgüç-Kunt, A., Martinez Peria, M. S., Singer, D., & Ansar, S. (2020). *The Global Findex Database 2020: Financial inclusion, digital payments, and resilience in the age of COVID-19*. World Bank.

Fowowe, B. (2010). The finance–growth nexus in sub-Saharan Africa: Panel co-integration and causality tests. *Journal of International Development*, 22(5), 678-693. <https://doi.org/10.1002/jid.1534>

IFSB. (2009). *Guiding principles on Shari'ah governance systems in institutions offering Islamic financial services*. Islamic Financial Services Board.

IFSB. (2013). *Revised capital adequacy standard for institutions offering Islamic financial services (IFSB-15)*. Islamic Financial Services Board.

IMF. (2014). *Islamic banking regulation and supervision: Survey results and challenges* (Working Paper No. WP/14/220). International Monetary Fund.

Iqbal, M., Ahmad, A., & Khan, T. (1998). *Challenges facing Islamic banking*. Occasional Paper No. 1. Islamic Research and Training Institute (IRTI), Islamic Development Bank (IDB).

Khan, F. (2010). How 'Islamic' is Islamic banking? *Journal of Economic Behavior & Organization*, 76(3), 805-820. <https://doi.org/10.1016/j.jebo.2010.09.015>

Levine, R. (1997). Financial development and economic growth: Views and agenda. *Journal of Economic Literature*, 35(2), 688–726.

Omar, H. H., & Yusoff, M. E. (2019). Central bank impact on practicing Mudarabah financing in Islamic banks: The case of Tanzania. *Banks and Bank Systems*, 14(1), 81-93. [https://doi.org/10.21511/bbs.14\(1\).2019.08](https://doi.org/10.21511/bbs.14(1).2019.08)

Ozili, P. K. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. *Borsa Istanbul Review*, 18(4), 329–340. <https://doi.org/10.1016/j.bir.2017.12.003>

Obaidullah, M. (2005). *Islamic financial services*. Scientific Publishing Centre, King Abdulaziz University.

Schumpeter, J. A. (1912). *The theory of economic development*. Harvard University Press.

Shaikh, S. (2009). *Role and functions of central bank in Islamic finance* (MPRA Paper No. 26702). University of Munich. <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/26702/>

World Bank. (2022). *Fintech and financial inclusion*. World Bank Group. <https://www.worldbank.org>